محمد بهضوض

الرأي العربي

صورة العالم العربي

من خلال استطلاعات الرأي

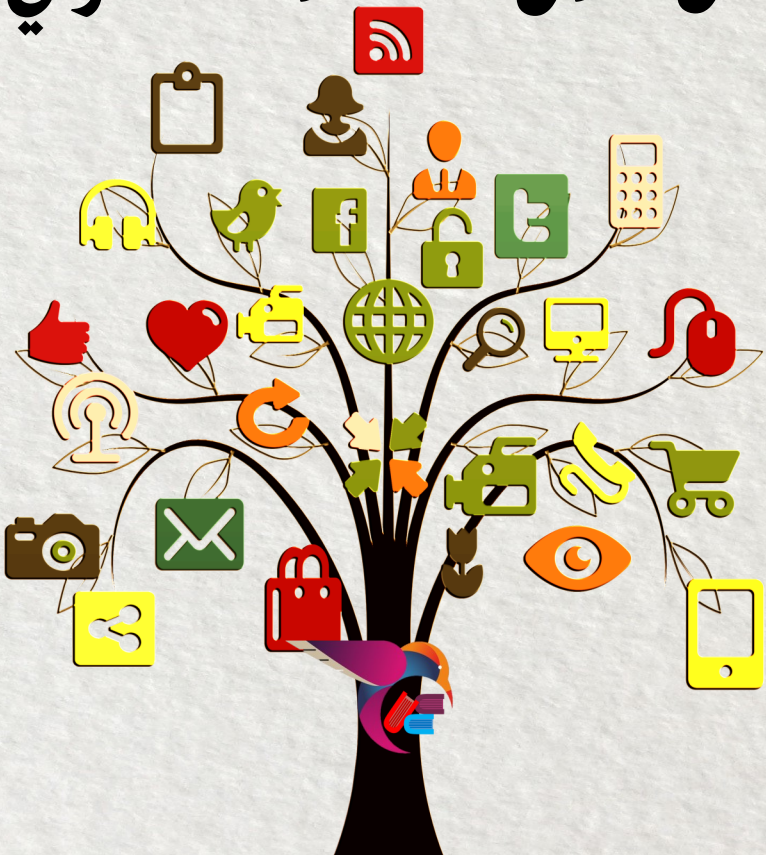

الرأي العربي

صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي

(المغرب أنموذجا)

2018

محمد بهضوض

دار "إي-كتب"، لندن، تموز-يوليو 2018

Arab Opinion : The image of the Arab world through opinion polls (Morocco model)
By: **Mohamed Bahdod**
All Rights Reserved to the author ©
Published by E-Kutub Ltd
Distribution: Amazon, Kindle, Google Books, Play Store & e-kutub.com
ISBN: 978-1-78058-379-2
First Edition
London, July 2018
** * **

الطبعة الأولى،
لندن، تموز-يوليو 2018
الرأي العربي: صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي (المغرب أنموذجا)
المؤلف: **محمد بهضوض**
الناشر: e-Kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024
© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
لا تجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب إلكترونيا أو على ورق. كما لا يجوز الاقتباس من دون الإشارة الى المصدر.
أي محاولة للنسخ أو إعادة النشر تعرض صاحبها الى المسؤولية القانونية.
إذا عثرت على نسخة عبر أي وسيلة اخرى غير موقع الناشر (**إي- كتب**) أو غوغل بوكس أو أمازون، نرجو إشعارنا بوجود نسخة غير مشروعة، وذلك بالكتابة إلينا:
ekutub.info@gmail.com
يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
mbahdod@gmail.com

الفهرس

مقدمة 9

الفصل الأول: الإطار النظري 13

1-ماهية الرأي العام 14

2-إشكاليات الرأي العام 22

الفصل الثاني: الأوضاع والأولويات 33

ـ الأوضاع العامة 33

الفصل الثالث: الثقة في المؤسسات.....55

- الثقة في مؤسسات الدولة 55

- تقييم الأداء الحكومي 69

الفصل الرابع: الأداء التشريعي والحكومي 75

1 - الأداء التشريعي.....75

2- الأداء الحكومي.....84

3- الفساد الإداري والسياسي 90

الفصل الخامس: اتجاهات الديموقراطية 95

1ـ مفهوم الديموقراطية 95

2ـ الموقف من الديموقراطية.....99

الفصل السادس: الأنظمة الملاءمة 113

1ـ النظم السياسية.....113

2- تقييم الديموقراطية 126

الفصل السابع: المشاركة والاتصال 141

1ـ الاهتمام والمشاركة 141

2ـ الانتساب إلى هيئات سياسية ومدنية 150

3- الإعلام والتواصل 154

الفصل الثامن: مكانة الدين 163

1ـ التدين والممارسات الدينية 163

2- المواقف إزاء الدين 168

3) الممارسات الخاصة والعامة 178

4ـ الدين والسياسية 180

الفصل التاسع: المحيط العربي 189

1ـ الهوية والوحدة 189

2ـ العلاقات الدولية 196

3ـ الأمن القومي العربي 204

الفصل العاشر: الثورات العربية والمستقبل 213

1ـ تقييم الثورات العربية 213

2ـ الحركات الإسلامية والعلمانية 220

3) الإسلام والعلمانية 229

الفصل الحادي عشر: اتجاهات الشباب العربي 235

1- الشباب والمستقبل 236

2- السياسات الحكومية 240

3- أولويات الشباب 244

4- داعش والإرهاب 247

5- المحيط العربي.....251

6- اللغة والاتصال والمستقبل 256

الفصل الثاني عشر: الرأي والواقع 263

1- انقسام وتباين.....263

2- الثقة في المؤسسات.....266

3- الأداء الحكومي والتشريعي 268

4-المشاركة السياسية والمدنية.....270

5- الاتجاهات نحو الديموقراطية 273

6- النظام السياسي الملائم.....275

7- مكانة الدين 277

8- المحيط العربي.....280

9- الثورة والآفاق 282

خاتمة.....285

المؤلف في سطور 291

رسومات

رسم رقم 1: أراء المواطنين العرب بشأن أوضاعهم العامة
رسم رقم 2: أولويات المواطنين العرب
رسم رقم 3: ثقة المواطنين العرب في المؤسسات
رسم رقم 4: آراء المواطنين العرب في السياسات المتبعة
رسم رقم 5: آراء المواطنين العرب في المجالس التشريعية
رسم رقم 6: مستويات رضا المواطنين العرب على الخدمات العمومية
رسم رقم 7: مفهوم الديموقراطية عند المواطنين العرب
رسم رقم 8: موقف المواطنين العرب من الديموقراطية
رسم رقم 9: النظام السياسي الملائم لدى المواطنين العرب
رسم رقم 10: آراء المواطنين العرب حول مستوى الحريات في بلدانهم
رسم رقم 11: مقياس البارومتر العربي للديموقراطية في العالم العربي
رسم رقم 12: مشاركة المواطنين العرب في الحياة السياسية والمدنية
رسم رقم 13: وسائل متابعة الأخبار لدى المواطنين العرب
رسم رقم 14: مستوى التدين لدى المواطنين العرب
رسم رقم 15: آراء المواطنين العرب بشأن الدين والسياسة
رسم رقم 16: تصور المواطنين العرب للعالم العربي
رسم رقم 17: موقف المواطنين العرب من القضية الفلسطينية

رسم رقم 18: أراء المواطنين العرب في الثورات والاحتجاجات الشعبية
رسم رقم 19: موقف المواطنين العرب من الربيع العربي
رسم رقم 20: مدى نهج الحكومات العربية سياسات لصالح الشباب
رسم رقم 21: العقبات المعيقة لتطور العالم العربي عند الشباب

مقدمة

في سياق متابعته للشأن العربي في كل مجالاته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات تقريره الدوري "المؤشر العربي 2016".[1]

وهو التقرير الخامس الذي تم إصداره منذ سنة 2011، والذي يدخل في إطار "برنامج قياس الرأي العام العربي"، الذي هو عبارة عن "استطلاع سنوي للرأي ينفذه المركز العربي في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات العامة لمجتمعاتها".

والهدف من ذلك، حسب المركز، هو "الوقوف عند اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك قضايا الرأي العام نحو الديموقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة، والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييمهم للمؤسسات الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة في هذه المؤسسات، واتجاهات الرأي العام تجاه القطاع الخاص، ونحو المحيط العربي، والصراع العربي الإسرائيلي".[2]

بدأ هذا الاستطلاع باختيار عينة من المواطنين العرب، بلغت 16192 فردا في الاستطلاع الذي أجري سنة 2011 في 12 بلدا

---

[1]- برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2016، (الدوحة، المركز للأبحاث ودراسات السياسات، 2016).

[2]- المرجع نفسه

عربيا. أما الاستطلاع الثاني الذي أجري 2012-2013 في 14 بلدا فقد شمل عينة بلغت 20372 فردا، لترتفع هذه العينة في الاستطلاع الثالث الذي أجري سنة 2014 في 14 بلدا كذلك إلى 26.618 فردا، ثم لتنخفض في الاستطلاع الرابع الذي أجري في 12 بلدا سنة 2015 إلى 18.310 فردا. وهذا كي تستقر في الاستطلاع الخامس، الذي نظم سنة 2016 في 12 بلدا أيضا في 18.310 فردا، منهم 1489 فردا في المغرب.

هذا وحسب عدد سكان المنطقة العربية، فإن الدول العربية التي همها الاستطلاع الأخير (2016) شكلت نحو 90% من عدد السكان الإجمالي للعالم العربي. وتضم الدول التالية: موريطانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والسعودية والكويت. وهي التي تمثل عموما مجموع الأقاليم العربية، أي: المغرب العربي، والجزيرة العربية، والشرق العربي، ووادي النيل.

تم تنفيذ الاستطلاع الأخير ميدانيا من خلال مقابلات مباشرة مع المستجوبين المعنيين (18.310 فردا)، باختيار عينة منها في كل بلد، من شتنبر إلى دجنبر 2016. وهو عمل قامت به عدد من المؤسسات المختصة، تحت إشراف المركز العربي المذكور، وهي: "مركز الدراسات الاستراتيجية" في الأردن، و"مؤسسة 121 للأبحاث والاستطلاعات" في تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب، و"مؤسسة قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية" في فلسطين، و"المستقلة للبحوث" في العراق، و"ستاتيكس لبانون" بلبنان، و"قياس الاستشارات والدراسات السياسية" في الكويت.

بالنسبة لمنهجية البحث تم الاعتماد، حسب المركز المذكور، على العينة العنقودية الطبقية (في المستويات) المتعددة المراحل،

المنتظمة والموزونة ذاتيا والمتلائمة مع الحجم السكاني. كما جرى أخذ في الاعتبار: التقسيم الإداري، والوسطين الحضري والريفي بهامش خطأ ضعيف يتراوح عموما بين 2% و3%.[3]

شمل الاستطلاع ثمانية محاور أساسية هي: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية، وتقييم الرأي العام لمؤسسات الدول والحكومات، واتجاهات الرأي العام نحو الديموقراطية، والمشاركة السياسية والمدنية، ودور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، واتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه، والثورات العربية، واتجاهات الرأي العام نحو تنظيم داعش.

وهي المحاور التي سنعمد إلى تقديم نتائجها، بالنسبة للمنطقة العربية عامة، والمغرب كنموذج، من خلال 9 فصول، نضيف إليها ثلاثة فصول: الأول فصل تمهيدي يتعلق بإشكاليات قياس الرأي العام (الفصل الأول)، والثاني فصل يتعلق بقياس أراء الشباب العربي (الفصل 11)، والثالث يتعلق بأضمومة بمثابة تلخيص ومناقشة كل فصول البحث.

هذا ومن حيث المنهجية، إذ نحيل القارئ بشأنها إلى الفصل التمهيدي في متن الكتاب، نكتفي في مقدمتنا هذه بالإشارة إلى مسألتين:

* الأولى، هي أننا سنتعمد على نتائج استطلاع رأي المؤشر العربي لسنة 2016 كقاعدة أولية للتحليل، والتي سنعمد إلى

---

[3] -تنبيه: من هنا فصاعدا سنشير إلى النسبة المائوية مثل (3%) باللغة الأجنبية أو" 3 في المائة" باللغة العربية هكذا (3فم)، وهذا من جهة حتى نتفادى إشكالية كتابة النسبة المائوية (%) يمينا أو شمالا (والتي كثيرا ما تؤدي إلى مغالطات رقمية) ومن جهة أخرى اختصار عبارة **"في المائة"** إلى لفظ **"فم"** تفاديا للتكرار وتسهيلا لعملية القراءة.

مقارنتها بنتائج الاستطلاعات السابقة للمؤشر 2011-2015، حتى نقف على التغييرات التي حدثت خلال هذه الفترة.

*الثانية، هي إغناء نتائج هذا الاستطلاع بنتائج أخرى لم يتوقف عندها المؤشر العربي، في نسخته الأخيرة، مثل الوضع البيئي والمشاركة في الانتخابات وقضية المرأة والتعاون العربي...، وذلك حتى تكتمل صورة الرأي العام العربي، ما أمكن.

*الثالثة، هي اختيار أنموذج معين للبلدان العربية، ارتأينا أن يكون "المغرب" بالنسبة لنا، بحكم معرفتنا النسبية بشؤونه، معتمدين في ذلك قصد المقارنة، إلى جانب نتائج المؤشر العربي، على استطلاعات وطنية أو محلية، إلى جانب "الباروميتر العربي".[4]

وهدفنا في هذا الكتاب، ليس مجرد إعادة تقديم نتائج سبق تقديمها من طرف أصحابها، ولكن تقديم "قيمة مضافة" بشأنها، بإعادة إنتاجها بشكل أكثر تنظيما وتركيزا ووضوحا، على ما نأمل. وهذا مع إغنائها ومقارنتها، ما أمكن، بنتائج استطلاعات أخرى، وتقديم قراءة نقدية لها، وطرح بعض الملاحظات والأسئلة المتعلقة بها، في النهاية.

هذا هدفنا، أما النتيجة فنترك الحكم عليها للمهتمين بشؤون استطلاعات الرأي بشكل خاص، وللقارئ المفترض بشكل عام.

سلا في: 20 أبريل 2018

---

[4]- نقصد هنا عددا من استطلاعات الرأي التي ما فتئ "الباروميتر العربي" ينجزها منذ سنة 2005، في إطار "مبادرة الإصلاح العربي". انظر في هذا الصدد: (www.arab-reform.net) و (www.arabbarometer.org)

الفصل الأول

الإطار النظري

الرأي العام هو "الكل المركب" من المعتقدات والتصورات والآراء التي تحملها مجموعة بشرية في فترة زمنية معينة، والتي يتم التعبير عنها بشكل مباشر عبر قنوات الإعلام أو من خلال البحوث الميدانية مثل استطلاعات الرأي.

وهو ما سعت مختلف السلطات، قديما وحديثا، للتعرف عليه، بوسائل مختلفة، بغية التحكم فيه وتوجيهه، بله صنعه عند الاقتدار، لضمان هيمنتها أو سيطرتها على الحكم. بيد أن الرأي العام ما فتئ يطرح لذلك أسئلة صعبة تتعلق بمدى مصداقية الحديث عن وجوده وإمكانية معرفته؟ هل هو موجود أصلا؟ وإذا كان موجودا، ما مفهومه ومقوماته وعناصره وأشكاله وتقنياته وحدوده؟ بل، وما هي الإشكاليات التي ما فتئ يطرحها على المستويين الدولي والإقليمي، العربي منه بالتحديد؟

هذا ما سنحاول التوقف عنده في هذا الفصل التمهيدي، من خلال تحديد ماهية قياس الرأي العام، وإشكالياته على المستوى العربي.

1- ماهية الرأي العام

حتى نأخذ فكرة عن ما هو الرأي العام، لابد من الحديث عن نشأته ومفهومه ومكوناته وخصائصه، قبل الحديث عن أنواعه ومظاهره ووظائفه وتقنياته.

1) النشأة والمفهوم والمكونات والخصائص

أ- النشأة والمفهوم

متى نشأ مفهوم الرأي العام وكيف تطور عبر التاريخ؟ اختلف في ذلك الباحثون، لكن عموما يمكن القول بشأن ذلك ما يلي:

أولا- فيما يتعلق بالنشأة، أشارت عدد من الدراسات إلى أنه إذا كان مفهوم الرأي العام حديث نسبيا، فقد ظهر معناه العام منذ القديم، بمسميات أو أشكال عدة، واعية وغير واعية. ومثاله: ما عرفه اليونان من نقاش حول الاتفاق العام أو الاتجاهات السائدة أو "الأكورا" والديموقراطية والسفسطة والخطابة، وما عرفه الرومان بشأن الآراء الشائعة بين الناس وصوت الجمهور أو الشعب (الذي اقترب من مفهوم الشعب بالمعنى الحديث)، وحديث المسلمين من جهتهم عن الأمة والشورى والإجماع وتفريقهم بين العامة (العوام/الرعاع) والخاصة (أهل الحل والعقد). وهو ما ردده العالم المسيحي في العصر الوسيط بشأن حديثه عن الاتفاق العام أو الشعور الجماعي، ووصل في بداية العصر الحديث إلى حديث مكيافيللي عن "صوت الشعب" الذي وجب الإنصات إليه، بله توجيهه أو صنعه، للبقاء في الحكم، وفقا لمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة".

بيد أن ظاهرة استطلاع الرأي العام، لم تبدأ حقيقة إلا خلال العصر الحديث، مع إنشاء الدولة/الأمة وترسيخ مفاهيم الديموقراطية وتطور بحوث الإحصاء والاجتماع. وهو ما أضحى ممكنا عمليا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وما فتئ يتطور منذ وقتها وإلى اليوم.[5]

ثانيا- بهذا المعنى، ظهر مفهوم "الرأي العام" في معجم الأكاديمية الفرنسية سنة 1798، أي في عصر التنوير بالذات. ما عبر عنه الفيلسوف الألماني كانط، بتعريفه للأنوار بأنها الخروج من حجر الوصاية بالتعبير عن الذات أو الذوات، التي تشكل الرأي العام، أي الشعب في النهاية. هذا ما جعل مفهوم الرأي العام يقترن في العصر الحديث بالتحرر، الجماعي والفردي، من ربقة الاستبداد السياسي أو الديني، وما فتئ منذ وقتها يخضع لنقاش واسع. إذ ما معنى "الرأي العام" في هذه الحالة؟ إن هذه العبارة تتضمن لفظين كلاهما غامض هما: "الرأي" و"العام". ذلك أنه إذا أمكن تعريف الرأي بما يعبر عنه الشخص من أفكار أو تصورات في لحظة

---

[5] - ظهر أول استطلاع للرأي في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1824، ليتكرر ذلك بعد كل انتخاب رئاسي فيها، إلى جانب بعض الاستطلاعات التجارية المتفرقة. بيد أن الإحصائيين يرون أن البداية الحقيقية لمهنتهم بدأت حين قدم "نايمان" في مقال له سنة 1934 "دلائل مقنعة على قيام العينات الاحتمالية بتوفير تقديرات بعيدة عن الانحياز وأخطاء معاينة قياس الرأي". وهو ما أدى إلى بداية تطور صناعة استطلاع الرأي، حيث قام جورج جالوب بتأسيس المعهد الأمريكي للرأي العام سنة 1935، والذي تلته معاهد أو مراكز أخرى. وهي التي تطورت عموما عبر ثلاث مراحل هي: مرحلة الابتكار (1930-1960)، ومرحلة التوسع (1960-1990)، ومرحلة التكنولوجيات الجديدة للاتصال (1990-...). انظر في هذا الصدد:
*روبرت م. جروفز، مقال: ثلاث حقب من أبحاث المسوح، ترجمة هدير أحمد غريب، نشر في 26 يناير 2017، وشوهد في 10 مارس 2018، في: (www.onsurveys.info)

معينة، فكيف نحدد هذا الرأي ونطمئن إلى تقلباته؟ والشيء نفسه بالنسبة "للعام" الذي عادة ما يستعمل مقابل "الخاص"، لكن ماذا يعني ذلك، هل العام هو "المشاع" أو "المشاعية" أو الجماعة (الشعب، العوام، الرعاع، الحشد، الجمهور..)، مقابل الملكية الخاصة أو ما يعود إلى النخبة المتعلمة العاقلة؟

الأمر ليس واضحا، لكن هذا لم يمنع من تقديم تعريفات عدة للرأي العام، نلخصها من جهتنا بالقول إن هذا الرأي هو ما تعبر عنه عموما أية جماعة بشرية، صغيرة أو كبيرة، من أفكار وآراء تجاه قضية أو مسألة ما تهم أفرادها، في "زمكان" معين.[6]

ب- المكونات والخصائص

إذا جاز القبول بهذا التعريف العام، فإن السؤال الذي يفرضه ذاته هنا هو: كيف يتكون الرأي العام، وما هي خصائصه؟[7]

أولا- بالنسبة مسألتي التكوين والمكونات يمكن القول سريعا بشأن المسألة الأولى أن الرأي العام يتكون عبر مراحل هي: مرحلة الحس والإدراك الأوليين، ومرحلة نشأة الرأي الفردي، ومرحلة الاحتكاك مع الجماعة أو الوضع السائد، وصولا إلى تحول الآراء

---

[6]- توجد تعريفات عدة للرأي العام في الموسوعتين الإلكترونيتين (wikipediaو Encyclopedia universalis). ومن التعاريف التي تم تقديمها في الموضوع، إضافة إلى ذلك، نجد، على سبيل المثال: أن "الرأي العام هو مجموعة من الآراء الفردية" (هارولد تشايدلر)، أو هو "اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يتوصل إليها الناس" (جيمس يزايس)، أو هو "اتجاه جماعة معينة من الناس نحو حول حادثة أو مشكلة معينة" (ليونارد دوب)، أو هو "وجهة نظر أغلب الجماعة" (أحمد أبو زيد)، أو هو "الرأي السائد بين أغلبية الشعب" عن: مختار التهامي: بحث حول الرأي العام، نشر في 18 -1-2010، شوهد في 10 مارس 2018، في: (http://sic-mosta.own0.com).

[7] - المرجع نفسه.

الفردية المعزولة إلى "ضمير جمعي"، أي إلى رأي عام. أما بشأن المسألة الثانية، فهي تفيد عموما مجموعة العوامل التي تساهم في التكوين المذكور، وهي عديدة، أبرزها: العوامل الجسدية للفرد (استعداداته البيولوجية أو الفسيولوجية الوظيفية)، والعوامل النفسية (العواطف أو المشاعر، الفردية أو الجماعية، مثل المحبة والكراهية والثقة والخوف)، والعوامل الاجتماعية (العادات والتقاليد)، والعوامل الثقافية (مجموعة المعتقدات والتصورات والقوانين والقيم والأخلاق التي تميز جماعة بشرية معينة)، والعوامل السياسية (نوع الحكم السائد في البلد، ومدى تطور درجة الحريات الفردية والجماعية فيه).

وهذا إضافة إلى عوامل أخرى مثل: الأحداث والمشكلات التي تبرز بين الحين والآخر على المستويين الوطني والدولي، ووسائل الإعلام والدعاية التي تروم توجيه أو تشكيل الرأي العام، والشائعات أو الأخبار الكاذبة أو المزيفة (fawkes news)، وما إليه.

ثانيا- أما بشأن خصائص الرأي العام فهي عديدة، منها على سبيل المثال:

* أن الرأي العام لا يعني "الإجماع" أو التوافق التام بين أعضاء المجتمع (فهذا مستحيل لاختلاف خصائص الأفراد وقدراتهم)، بقدر ما يعني مجموعة الآراء التي يعبر عنها بعض الأفراد. كما لا يمكن اعتباره محصلة للآراء الفردية، وإنما التعبير عنها فحسب؛

* أن الرأي العام يتعلق بحدث أو قضية معينة تثار بالنسبة للأفراد في زمن معين، وأنه لذلك ليس موحدا وإنما عادة ما يتكون من آراء مختلفة داخل المجتمع. ما يعني أن كل فرد رأيه الخاص

في مسألة معينة، يلتقي أو يختلف فيها مع الآراء الأخرى، بهذه النسبة أو تلك.

* أن الرأي العام هو تعبير حر عن الأفكار والآراء، كما ذكر، وليس أو بالأحرى لا يجب أن يكون مفروضا بالقوة على الأفراد من أية جهة كانت (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية)، وإن كان التأثير غير المباشر يظل قائما.

* أن الرأي العام غالبا ما يرتبط بقضية معينة في فترة زمنية معينة. ما يجعله بالضرورة رأيا متغيرا حسب الأحداث أو القضايا المطروحة على الساحة وفتراتها الزمنية المحددة. وهو في ذلك، غير الثقافة أو المعتقد الديني الذي لا يتغير عادة إلا ببطء شديد.[8]

2) الأنواع والمظاهر والوظائف والتقنيات

إضافة إلى هذه الخصائص، يتميز الرأي العام بوجود أنواع ومظاهر عدة، كما أن له عددا من الوظائف والتقنيات.[9]

أ- الأنواع والمظاهر

يمكن تصنيف أبرز أتواع ومظاهر الرأي العام، كما يلي:

أولا- بالنسبة للأنواع، يمكن تصنيفها، هكذا: من حيث الظهور، فهو رأي عام ظاهر أو معلن يتم التعبير عنه بشكل مباشر، ورأي عام باطن أو خفي، يتم التعبير عنه بشكل غير مباشر أو يتم حجبه لأسباب الخوف أو التقية؛ ومن حيث الوجود، فهو رأي عام موجود

---

[8]- نقصد أن الرأي العام باعتباره مجموعة آراء لأفراد حول قضايا معينة في فترة زمنية محدودة، فهو قابل للتغيير بسرعة أكبر من الثقافة أو الدين، اللذان يتميزان بصفة الرسوخ أكثر لأصولهما التاريخية البعيدة. لكن مع التنبيه أن الثقافة والدين هما من محددات أو عوامل تكوين الرأي العام، كما ذكر.

[9]- مختار التهامي، مرجع سابق (م.س)

أو فعلي قائم تكون تجاه أحداث أو وقائع معينة، ورأي عام غير موجود أو متوقع الحدوث أو قيد التبلور والتكوين؛ ومن حيث طبيعته، فهو رأي عام إيجابي يتفاعل مع الأحداث ويعبر عنها، ورأي عام سلبي لامبالي أو مكترث. ومن حيث مدة استمراره، فهو رأي عام دائم يتصف بالثبات لمدة طويلة نسبيا، ورأي عام مؤقت أو عابر يتعلق بحدث طارئ؛ ومن حيث درجة الاندفاع، فهو رأي عام عقلاني هادئ محكوم بأدوات المنطق والتجربة، ورأي عام غير عقلاني أو مندفع محكوم بالانفعالات والأهواء؛ ومن حيث الانتشار، فهو إما رأي عام محلي لا يتعدى الحي أو المدينة والقرية، أو جهوي يضم جهات أو فدراليات، أو وطني يهم المجتمع ككيان في دولة/أمة، أو قاري يضم مثلا منطقة جغرافية ثقافية بعينها (أوروبية، عربية، آسيوية، إفريقية..) أو عالمي يشمل العالم بأسره (الرأي العام العالمي).[10]

ثانيا- أما مظاهر الرأي العام، فهي تتمثل أساسا في الوسائل التي يتخذها الرأي العام للتعبير عن مواقفه تجاه القضايا التي تهمه. وهي عموما على نوعين: مظاهر إيجابية وسلبية:

* المظاهر الإيجابية، هي التي تتمثل عموما في: الثورات العنيفة، التي تعد أقصى وسيلة يعبر عنها الرأي العام ضد أنظمة الجور والاستبداد؛ والتظاهرات السلمية، التي ينظمها الشعب أو فئات منه (أحزاب، نقابات، مجتمع مدني) للمطالبة بالتغيير

---

[10] - هذه اللائحة ليست نهائية، إذ يمكن إضافة تقسيمات أخرى إليها، مثل: تقسيم الرأي العام إلى رأي أغلبية ورأي أقلية أو رضا عام (plébiscite)، رأي عام نوعي أو مفيد (مثقف/واعي) ورأي عام شعبوي غير مفيد (منساق/تابع)، رأي عام يأتي عن طريق التراضي وآخر عن طريق التصويت أو الضغط، رأي عام مستقر نسيسا وآخر متغير، وهكذا. انظر هنا: * خورشيد مراد كامل، مدخل الى الراي العام، (عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2013). إضافة إلى: المرجع نفسه.

والإصلاح؛ والإشاعات أو المعلومات، الحقيقية أو الخاطئة، التي ينشرها الرأي العام حينما لا يلقى آذانا صاغية لمطالبه. وهذا إضافة إلى وسائل الإعلام والندوات واللقاءات والانتخابات، وما إليه.

* المظاهر السلبية، هي التي تتمثل عموما في ردود الفعل، المقصودة وغير المقصودة، التي يلجأ إليها الرأي العام للتعبير عن آرائه حين تفشل كل الوسائل الإيجابية المذكورة، وهي، مثلا: المقاطعة، التي تتجسد مثلا في عدم المشاركة في المسلسل الانتخابي؛ وإبداء مظاهر عدم الاكتراث، بله الاستهتار بالمؤسسات والأملاك العمومية؛ والغياب عن العمل والتأخر عنه والإضراب والاعتصام أو التمرد القوانين الجاري بها العمل.

يبقى التذكير أن المسافة بين المظاهر الإيجابية والسلبية ليست دائما واضحة، إذ أن من شأن مظاهر المقاطعة أو التمرد والإضراب، المعتبرة سلبية، أن تساهم في عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ والعكس، أي أن من شأن مظاهر الثورة والتظاهرات أو الإشاعات، المعتبرة إيجابية، أن تؤدي إلى خراب الأوطان (كما أفضت إليه بعض نتائج الربيع العربي). فالمسألة رهينة، في النهاية، بكيفية استعمال الوسيلة المعنية، إيجابا أو سلبا.

ب- الوظائف والتقنيات

يتم استعمال الرأي العام عادة من أجل وظائف أو أهداف معينة، يتم محاولة الوصول إلى تحقيقها بآليات أو وسائل عدة.

أولا- بشأن الوظائف، فهي عديدة تعدد مظاهر الرأي العام وعناصره، لعل أبرزها:

* الوظائف السياسية، التي تعكس آراء أو اتجاهات الجمهور ومدى تأثيرها في مختلف الشؤون السياسية للدولة مثل: الانتخابات (اختيار الحاكمين)، وإصدار القوانين والتصديق (الحرص على

مراعاتها لمصالح المجتمع)، والإصلاح الإداري والهيكلي للمؤسسات (التحديث أو تحسين آليات اشتغال الدولة)، وتنفيذ الخطط والبرامج المعلنة (الرقابة والمتابعة)، وتوجيه السياسة الخارجية (الضغوط التي يمارسها الرأي العام على الحكومة في هذا الاتجاه أو ذاك)؛

* الوظائف الاجتماعية والثقافية، وثيقة الصلة بالوظائف السياسية، من حيث التأثير الذي عادة ما يمارسه الرأي العام في عدد من القضايا الاجتماعية مثل: الحفاظ على الهوية والتقاليد والعادات والثقافات والقيم والأخلاق المحلية ضد التهديدات التي قد تلحقها من جراء سياسة معينة الدولة في هذا الصدد؛ أو العكس، أي الدفع إلى التغيير الاجتماعي والمطالبة بالانفتاح وضمان الحريات والحقوق بشكل أكثر فأكثر اتساعا. وهذا فضلا عن دور الرأي العام في التعبئة الاجتماعية إزاء القضايا الكبرى التي تهم المجتمع.

ثانيا- أما بشأن التقنيات، أي الطرق التي يمكن بواسطتها التعرف على اتجاهات الرأي العام، بله توجيهه أو صنعه، فهي عديدة، أهمها:

* الانتخابات، التي هي أكثر ما يعبر عن آراء أو اتجاهات الرأي العام، ومدى تأثيرها على النتائج النهائية للتصويت، وتحديدها بالتالي لمصير الحكم في الدول الديموقراطية؛

* البحوث الميدانية، التي يجريها علماء السياسة أو الاجتماع لدراسة شؤون المجتمع المختلفة من أسرة وعلاقات اجتماعية وتدين وقيم وأخلاق، وما إليه.

* استطلاعات الرأي، التي تقوم بها المراكز المعنية برصد آراء الجمهور، على المستويين الوطني والعالمي، حول قضايا معينة تشغله؛

* وسائل الإعلام والاتصال، التي تفرز من خلال الآراء المعبر عنها في كل هذه الوسائل (إذاعة، تلفزة، سينما، أنترنت..) عن ميولات الرأي العام وممارساته السياسية والثقافية.

* أجهزة الاستعلامات أو الاستخبارات، التي تعد من أهم الأدوات التي تستعملها كل دولة بشكل سري للتحري عما يدور في ساحتها من أفكار وآراء وقياس نبض الشارع.

يبقى ما أشرنا إليه هو أن الرأي العام ليس سلبيا فحسب، يعكس بشكل آلي ما يشكله الجمهور المعني بذاته، من خلال آليات تكوين الرأي العام المذكورة. بل، يمكن أن يكون، إيجابيا كذلك، أي تجري صناعته أو فبركته من خلال التقنيات المذكورة عينها.[11]

2- إشكاليات الرأي العام

هذا ما يطرح عدة أسئلة وملاحظات تتعلق بمفهوم الرأي العام، حقيقة، والإشكاليات التي يطرحها، بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص.

[11] - هذا ما أسماه البعض بصناعة الرأي العام (ناعوم شومسكي) أو التلاعب بالعقول (هربرت شيللر)، وأبرز مثال على ذلك ما أضحت تحدثه اليوم الأخبار الكاذبة أو المزيفة (fawkes news) من تأثير في الرأي العام. ومثاله: انتخاب "دونالد ترامب" كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على أساس هكذا أخبار، على ما يرى البعض ذلك على الأقل.

1) الإشكاليات العامة

تتعدد إشكاليات الرأي العام كموضوع للبحث، ويمكن دون تلخيصها في نوعين من الإشكاليات: النظرية والتطبيقية.

أ- الإشكاليات النظرية

وهي إشكاليات تهم أساسا ثلاث قضايا هي: مفهوم الرأي العام، والتقنيات المستعملة للتعرف عليه، ونتائجه مقارنة مع وظائفه وأهدافه.

* بصدد الإشكالية الأولى، سبق أن أشرنا إلى بعض ملامحها عند محاولتنا تعريف الرأي العام. حيث قلنا إنه إذا صعب تحديد مفهومي "الرأي" و"العام"، فإنه يصعب تحديد حاصلهما، أي "الرأي العام"، كذلك. لعل هذا ما جعل هذا المفهوم يبدو فضفاضا، ومختلفا بشأنه بالتالي. ما أفرز عموما موقفين: موقف يرى أنه لا وجود في الواقع لشيء اسمه "الراي العام" وإنما هناك آراء فردية غالبا ما يتم توجيهها، أو صنعها حتى، من طرف السلطة، بما في ذلك استغلال استطلاعات الرأي لذلك[12]. وموقف يرى على العكس أن هذا الرأي موجود فعلا، أي واقع لا يرتفع، يمكن اختبار وجود وقياسه بكل أساليب القياس المذكورة.

* أما الإشكالية الثانية، فلها ارتباط بالأولى. وهذا من حيث أن الإشكالية المطروحة في النهاية تتعلق بمعرفة كيف يتكون تفكير الرأي العام (الشعب، الجمهور، الحشد، الجماعة..)، وبماذا يفكر، وكيف يمكن ليس فقط قياسه، بله التأثير فيه. تبدو آليات معرفة ذلك بسيطة ظاهريا، حيث تتطلب المسألة فحسب، في حالة استطلاع

---

[12]- من أبرز علماء الاجتماع الذين قالوا بهذا الاتجاه، نجد، على سبيل المثال:
*Bourdieu Pierre, l'opinion publique n'existe pas, in: questions de sociologie, Paris, éd. Minuit, 1984, p 222-235.

الرأي، تحديد عينة للبحث علميا (نحو 1000 شخص)، ومراعاة المتغيرات السكانية (السن والجنس والمكان والمهنة والتعليم...). ثم تفريغ ذلك بعد إجراء الاستطلاع، والإعلان عن النتائج. لكن هذه البساطة تخفي تعقيدات كبرى، لعل أبرزها: نوع الأسئلة، وطريقة صياغتها، وتوقيت البحث، ومدى فهم المستجيب ومصداقية أجوبته، وما إليه من إشكاليات سنعود إليها أدناه.

* الإشكالية الثالثة، أي النتائج في علاقتها مع الوظائف والأهداف المعلنة للرأي العام، هي محصلة كل ذلك. بمعنى، أن الغموض الذي يلف مفهوم الرأي العام وتقنياته، من شأنه أن ينعكس على النتائج. ما يطرح سؤالين: الأول، يتعلق بمدى مصداقية النتائج المحصل عنها وتمثيلها الفعلي لآراء المجتمع "الحقيقية"؟ والثاني، يتعلق بمدى تأثير هذه النتائج، بعد الإعلان عنها، في الواقع السائد، وتحقيقها بالتالي لوظائفها أو أهدافها المطلوبة؟ نترك ذلك للنقاش في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب، ونكتفي من جهتنا هنا بالقول إن النتائج المحصل عليها تبقى نسبية، رهينة بظرفها وتقنياتها المستعملة، كما تظل نتائجها كذلك محط سؤال. وهو ما يطرح الإشكاليات التطبيقية لبحوث الرأي العام.[13]

ب- الإشكاليات التطبيقية

في فترة الانتخابات الأمريكية الأخيرة (2016)، ظهرت استطلاعات الرأي تعلن تقدم هذا المرشح أو الآخر (ترامب، كلينتون)، ما أدى إلى حيرة الجمهور وتمزقه حيال ذلك. وهذا إلى

---

[13]- هل يمكن معرفة الرأي العام؟ سؤال حير السياسيين والعلماء، قديما وحديثا، وصدرت بشأنه عدد من الدراسات، والتي أجمعت على صعوبة معرفة هذا الرأي بشكل دقيق بالنظر لعدد من العوامل المؤثرة فيها، انظر هنا:
*Mucchielli Roger, Opinions et changement d'opinion, Paris, ESF, Paris, 1988.

أن ظهرت النتائج التي كذبت كل التكهنات، بالإعلان عن الفائز في الانتخابات.

كانت صدمة كبرى، لم تعرف استطلاعات الرأي مثيلا لها إلا نادرا، جعلت المهتمين بشؤون الرأي العام يطرحون الأسئلة تلو الأسئلة: كيف حدث ما حدث؟ ولماذا عجزت هذه الاستطلاعات عن إعطاء صورة حقيقية لهذا الرأي؟ بل، ولماذا صوت الناخبون عن المرشح الفائز، وهو الذي لم يكن مدعما من أي حزب حقيقي، ولا من وسائل الإعلام أو "بيوت الفكر" الكبرى؟

لن نخوض في تفاصيل ذلك، تاركين إياها للباحثين المختصين الذين ما فتئوا منذ وقتها يحاولون فهم ما حدث[14]. ما نود تسجيله من جهتنا فحسب هو الصعوبات التطبيقية، التي تتجاوز ما قيل إلى إشكاليات أخرى تمس قياس الرأي العام، أبرزها:

* خصوصية هذا القياس، إلى حد قال معه الرئيس السابق للجمعية الأمريكية لأبحاث الرأي العام، مايكل لينك، "إن استطلاع الرأي فن، ولكنه في الحقيقة جهد علمي بالدرجة الأولى"[15]، ما يفيد، وفق هذا المعنى، أن هذا الاستطلاع عملية معقدة في واقع الأمر.

---

[14]- لأخذ فكرة عن الموضوع انظر، على سبيل المثال، مقال: أبو رمان سامر رضوان، مقال: لماذا أخطأت استطلاعات الرأي في انتخابات أمريكا؟، نشر في 17 نونبر 2016، وشوهد في 8 ماي 2018، في: (www.aljazeera.net) إلى جانب المقالات المنشورة في الموضوع ذاته في المرجع المذكور (www.onsurveys.info)

[15] -عن: رامين سكيبا، مقال: كيف تعرف حقيقة ما يفكر فيه الناس، نشر في 1 دجنبر 2016، وشوهد في 20 مارس 2018، في: (www.tinyurl.com/jom5yau)

* التكلفة العالية لاستطلاعات الرأي، بالنظر لصعوبة وضع العينات وأداء أجور المشاركين والباحثين المحللين، وما إليه. ما جعله من اختصاص شركات أو مؤسسات ومراكز بحث معينة في المجال، تقوم بأبحاث لفائدة الدولة أو الجماعات أو المؤسسات المعنية.

* أن تحويل قياس الرأي العام إلى "سلعة"، قاد إلى أن العديد من العمليات الإجرائية المتعلقة باستطلاعات الرأي أضحت مسألة سرية، تجري وراء الأبواب المغلقة. ما يطرح الشكوك الدائمة حول من الدافع، ولمن، ولأجل ماذا في النهاية؟

* أن هناك عددا من التحولات ما فتئت تزيد الأمور تعقيدا، على رأسها تغير أحوال العصر، إذ إذا كان قياس الرأي في الماضي يعد بسيطا نسبيا حيث يتم الاتصال بالناس في بيوتهم أو في الشارع أو عبر الهاتف، فإن المشكلة اليوم أضحت أكثر تعقيدا.

* أن ذلك يبدو، أكثر ما يبدو، نتيجة التكنولوجيات الجيدة للاتصال، التي حولت الاهتمام من الوسائل المذكورة إلى التركيز أكثر على الأنترنت والهاتف النقال لقياس الرأي العام. ما يفسره تعدد المواقع الإلكترونية لاستطلاعات الرأي (المؤدى عنها أحيانا) عبر الأنترنت.

* هذا ما أدى إلى خفض التكلفة نسبيا، مقارنة مع أشكال القياس التقليدية. لكنه أدى، بالنسبة لمستعملي هذا النوع الجديد من أشكال القياس، إلى انخفاض جودة المعلومات المحصلة وضعف دقتها، بالنظر إلى نوع الأسئلة التي تطرح ومحدوديتها وسرعة الحصول عليها.

* بل يمكن القول إن أبرز ما يميز هذه الأسئلة، في عدد من الاستطلاعات على الأقل، هي تحيزها الواضح سواء في اختيار

العينة أو المنهجية أو طريقة طرح الأسئلة واتباع "عقلية القطيع"، أي الاعتماد على نتائج سابقة لتقرير النتائج اللاحقة، وهكذا.

* تبقى مسألة أعمق، في تقديرنا، هي التساؤل الفلسفي حول مدى إمكانية معرفة ما أضحينا نسميه "بالرأي العام" اليوم، سواء بالطرق التقليدية أو المعاصرة، لاسيما في عالم يتغير بسرعة جنونية، لا تدع المجال للتفكير والتأمل؟[16]

1) إشكاليات الرأي العام في العالم العربي

في المقال الذي خصصه لدراسة هذا الموضوع أشار الباحث محمد شومان إلى أنه "رغم كثرة الحديث في العالم العربي عن الرأي العام وتعدد محاولات استغلاله وتوظيفه وادعاء الحديث باسمه، فإن الساحة العربية لم تشهد حوارا جادا ومتصلا وعلميا حول القضايا التي يثيرها الرأي العام."[17]

بناء عليه، يمكن القول إن هناك محاولات أو تجارب لاستغلال مسألة الرأي العام في دول عربية عدة، بيد أنها مازالت محدودة وتصطدم بعوائق شتى، نود التوقف عندها.

---

[16] -لعل أقوى نقد يمكن توجيهه إلى استطلاعات الرأي اليوم يكمن هنا بالذات، أي في موقف فلسفة ما بعد الحداثة الذي أصبح يرى أن التحولات الجارية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية) ما فتئت تنتج، مع نهاية السرديات الكبرى، أشكالا من انعدام اليقين والتدفق و السرعة و "السيولة"، على نحو ما توقف عنده عالم الاجتماع زيغموند بومان. ما أصبح معه من الصعوبة بمكان الوقوف على شيء ثابت، أي على ما يفكر فيه الإنسان حقيقة، إلا من خلال آرائه أو انطباعاته السريعة والظرفية المتغيرة باستمرار، والتي تحاول استطلاعات الرأي التقاطها ما أمكنها ذلك.

[17]- محمد شومان، مقال: إشكالية قياس الرأي العام، نشر في 19 يونيو 2016، وشوهد في 10 مارس 2018، في (www.aljazeera.net)

أ – المحاولات والتجارب

عرف العالم العربي في حقيبته محاولات عدة، كما ذكر، لقياس الرأي العام في جل بلدانه. وهي محاولات قامت بها إما جهات أجنبية (بيو، وغالوب)، أو من مؤسسات أو مراكز وطنية، تابعة للدولة أو مدعمة من مؤسسات دولية أو القطاع الخاص. كما شملت أهم المجالات أو القضايا التي تشغل بال الرأي العام العربي مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع والبيئة والدين والقيم والأخلاق، وما إليه.

يصعب حصر عدد هذه الاستطلاعات وعرض نتائجها بالتالي، بسبب غياب دراسات مسحية دقيقة على مستوى العالم العربي تفيدنا بذلك، على الرغم من بعض المحاولات المشتتة، مثل: إنشاء بعض الموقع الإلكترونية التي حاولت الاهتمام بذلك.[18]

لكن إذا استثنينا استطلاعات الرأي المحلية أو الوطنية (التي تحتاج إلى توثيق وتحليل)، وركزنا فحسب على "استطلاعات الرأي العام العربي" التي أمكننا التوصل إليها، وجب الاعتراف أنها قليلة جدا، ومحدودة الموضوعات أو النتائج. منها على سبيل المثال: الاستطلاع الذي أجراه المركز العربي للوحدة العربية حول

---

[18]- من المواقع التي أمكننا الوصول إليها: أولا، موقع (www.onsurveys.info)، الذي اعتبر نفسه "الموقع العربي الأول المتخصص في عرض كل ما يتعلق بمسوح واستطلاعات الرأي". لكن، باستثناء نشر نتائج استطلاع محلي واحد (عرض استطلاع المصريين عن دور المرأة سنة 2016)، فإن كل ما استطاع هذا الموقع تقديمه، هو مجموعة مقالات نظرية عن استطلاعات الرأي. وثانيا، موقع: عالم الآراء (www.worldofopinions.org)، الذي هو عبارة عن "بيت خبرة أو استشارات عربي تأسس عام 2011 في الأردن كمركز متخصص في مجال قياس واستطلاعات الرأي العام "، لكن إصداراته مازالت محدودة جدا، ولا تغطي كافة دول العالم العربي.

الوحدة[19]، والاستطلاع السنوي "للمؤشر العربي" منذ سنة 2011، والاستطلاعات الدورية "للبارومتر العربي" منذ سنة 2006، واستطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن التحالف العربي ضد داعش سنة 2014، واستطلاع حول الرأي العام العربي عن البيئة الذي أصدره المنتدى العربي حول البيئة سنة 2017، واستطلاع أصداء بيرلسون-مارستيلر حول الشباب العربي في السنة ذاتها (الذي سنعرض نتائجه في الفصل الحادي عشر).

ويجب أن نضيف إلى ذلك عدد من استطلاعات الرأي التي ما فتئت تنجزها بعض المعاهد أو المراكز الأجنبية في المنطقة العربية حول القيم والتدين، وما شابه.

وهي استطلاعات قليلة العدد، كما ذكر، يغلب عليها التركيز على قضايا معينة (مثل الدين والسياسة) والتعميم دون التفصيل. بيد أنها أفادتنا على الأقل، وما فتئ بعضها يفيدنا (مثل "المؤشر العربي" و"البارومتر العربي") بعدد من المعطيات ذات الأهمية – النسبية- لمعرفة مواقف الرأي العام العربي من القضايا التي تشغله.

ب - الصعوبات والمعوقات

لكن الأسئلة التي تفرض ذاتها هنا هو: لماذا ضعف عدد هذه استطلاعات الرأي في العالم العربي؟ وما هي الإشكاليات أو الصعوبات التي تحول دون تطورها؟ ومدى مصداقية ما ينجز منها؟ ومدى تأثيرها على الوضع في هذا العالم؟

هذا ما حاولت الإجابة عنه عدد من الاجتهادات، على رأسها "مؤتمر دور استطلاعات الرأي في القرار السياسي في الوطن

---

[19]- وهو الاستطلاع الذي صدر في شكل كتاب للمفكر العربي:
*سعد الله إبراهيم، في مسألة الوحدة وخسوف القومية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1979).

العربي"، الذي انعقد في مارس 2017، وقدم أرضية أساسية للنقاش في هذا الشأن، حددت وضع استطلاع الرأي العام العربي وشروطه ومدى مصداقيته والمشاكل التي يوجهها، إضافة إلى مقترحات لتحسين هذا الوضع.[20]

وفي ضوء ذلك، واعتمادا على اجتهادات أخرى مماثلة[21]، يمكن تحديد أبرز الإشكاليات التي يعاني منها استطلاع الرأي العام العربي، في:

أولا- صعوبة تحديد مفهوم "الرأي العام العربي" (أو الإسلامي)، عابر للحدود أو الأقطار العربية والإسلامية، على الرغم من وجود عدد من المشتركات بينها (الدين، اللغة..).

ثانيا- إشكالية تحديد عينات البحث بالنظر لاختلاف حجم السكان ونوعهم، ومثاله ضعف عدد السكان المحليين أو النسبة العالية للسكان الأجانب بينهم في عدد من الدول العربية.

ثالثا- توتر العلاقة بين نظم الحكم والرأي العام في العالم العربي، ما يفيد أنه في غياب الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومنها الحق في التعبير، فلا رأي عام هناك.[22]

---

[20] - انظر في هذا الصدد ورقة: بسمة حسن، دور استطلاعات الرأي في القرار السياسي في الوطن العربي، نشر في 25 مارس 2017، و شوهد في 10 أبريل 2018، في (www.onsurveys.info)

[21]- محمد شومان، م.س

[22] - يطرح هذا التوتر سؤالا مركزيا هو: هل الديموقراطية شرط لوجود الرأي العام؟ الجواب صعب، لكن عموما يمكن القول أنه إذا كانت الديموقراطية شرطا لوجود الري العام فإن هذا الأخير كذلك شرط لوجود الديموقراطية ذاتها. أي "أن الديموقراطية هي سبب ونتيجة للرأي العام". عن: المرجع نفسه.

رابعا- انتفاء الشروط الأساسية لضمان قياس الرأي بشكل مقبول، مثل الوعي العقلاني بأهميته وعدم استغلاله المصلحي واحترام الأخلاق المنظمة له وفتح المجال لمراقبته (..).

خامسا- احتكار الجهات الحكومية عموما لقياس الرأي أو توجيهها النسبي له، ما يناقض الخطاب المعلن عن الإصلاح والديموقراطية ويضعف مصداقية نتائج الاستطلاعات.

هذه عموما هي الصعوبات الرئيسة التي يعاني منها قياس الرأي العام العربي. وهي صعوبات لا يمكن تجاوزها، إلا باحترام محددات هذا القياس، وهي: توفير الحريات العامة الضرورية في الأقطار العربية، وجعل قياس الرأي جزءا من القرار السياسي فيها، ودعم إنشاء مراكز ذات خبرة ودراية في هذا الصدد، وضمان الوضوح والشفافية في التمويل أو الجهات الداعمة، ومراعاة الأجندة العربية (وليس الأجنبية) في تحديد الأسئلة وأولويات البحث، والحرص على الموضوعية والحياد، واختيار التوقيت والوسيلة المناسبة للتعرف على الرأي، وفتح المجال للإعلام والمواطن لمناقشة النتائج، وما إليه.[23]

في انتظار "الذي قد يأتي ولا يأتي" نكتفي من جهتنا بتحليل ما هو متوفر لنا من استطلاعات للرأي، بما لها ما لها وعليها ما عليها. وعلى رأسها، في هذا الكتاب، نتائج استطلاعات "المؤشر العربي"، كما أعلنا عنه في المقدمة.

[23] - بسمة حسن، م.س.

يتألف هذا الكتاب من 294 صفحة

اجعله مُلكاً ومتعةً ومعرفة

لشراء نسخة ورقية من أمازون، اضغط هنا

لشراء نسخة إلكترونية مباشرة وبكلفة أقل، أضغط هنا

لشراء نسخة إلكترونية من كيندل، اضغط هنا

لشراء نسخة إلكترونية من غوغل بوكس، اضغط هنا

لشراء نسخة إلكترونية من بلاي ستور، اضغط هنا

(غوغل بوكس وبلاي ستور وكيندل تتيح مطالعة جانب محدود من الكتاب مجانا)

(أمازون تعرض صورتين للغلاف، الخلفي والأمامي. اضغط على أحدهما لترى الأخرى)

(يمكنك أن تطلب الكتاب من المؤلف مباشرة، بالكتابة إليه على العنوان أدناه):

bahdodma@yahoo.fr

الناشر لا يبيع أي نسخ إلا بإذن من المؤلف

الموزعون الحصريون لهذا الكتاب هم:

أمازون (للنسخة الورقية) - كيندل، غوغل بوكس، وبلاي ستور (للنسخة الإلكترونية) - "إي-كتب" (للنسخة الفاخرة)

ونوافذهم مفتوحة في أربع جهات الأرض، وعلى مدار الساعة.

Arab Opinion:

The image of the Arab world through opinion polls

By: **Mohamed Bahdod**

هل وجدت نفسك، في وقت من الأوقات، أمام حاجة ماسّة الى "بارومتر" يتيح لك السبيل لقراءة واقع الرأي العام في العالم العربي؟

هذا الكتاب هو ضالتك إذن. سوف تجد تأكيدا على بعض القناعات والمعارف التي تملكها حول طبيعة ذلك الواقع. ولكنك سوف تفاجأ بالكثير من النتائج أيضا.

ولو كنت واحدا من الذين ينشغلون بصنع القرار، أو بعالم السياسة، فان هذا الكتاب سوف يقدم لك قراءة موضوعية لما يتعين أن تأخذ به، أو تمضي نحوه، أو ما يتوجب عليك السعي الى تغييره.

لا يقدم هذا الكتاب إرشادات من أي نوع حول سبل توظيف نتائج الاستقصاءات، إلا أنه، بتقديم المؤشرات الواضحة، سوف يجعلك تعرف ما إذا كنت تسبح ضد التيار أو ما كان يتوجب عليك أن تفهم، على الأقل، طبيعة التيار الذي تسبح فيه.

(الناشر)

E-Kutub
آلاف الكتب،
لكل وقت،
ومن أي مكان